

وزارة التجارة الخارجية

قرار رقم ٧٢٦ لسنة ٢٠٠٢

وزير التجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنمية الصادرات؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٧ لسنة ٢٠٠٢ بنظام وإدارة صندوق
تنمية الصادرات؛

وعلى كتاب السيد الدكتور وزير المالية رقم ٤٢٢١ المورخ ٢٠٠٢/١٢/١٦ المتضمن الموافقة على فتح حساب خاص باسم صندوق تنمية الصادرات لدى البنك المصري لتنمية الصادرات تحصل إليه الموارد التي تضمنتها المادة الثالثة من القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢؛

قرار:

(المادة الأولى)

يتم فتح حساب خاص باسم صندوق تنمية الصادرات لدى البنك المصري لتنمية الصادرات.

(المادة الثانية)

يحصل الحساب صندوق تنمية الصادرات الموارد التي تضمنتها المادة الثالثة من القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢، وهي:

- ١ - المساهمات الاختيارية التي يقدمها المصادرون.
- ٢ - ما يتم تخصيصه للصندوق من اعتمادات في الميزانية العامة للدولة.

- ٣ - صافي حصيلة مقابل الخدمات الإدارية التي تؤديها للغير الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات طبقاً لأحكام المادة (٧٦) من لائحة القواعد المنفذة لأحكام قانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته .
- ٤ - صافي حصيلة المصاريف الإدارية على عمليات الاستيراد طبقاً لأحكام المادة (١٨) من اللائحة المشار إليها .
- ٥ - حصيلة التدابير التعويضية النهائية المنصوص عليها في المادة (٣) من القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومي من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية بحيث تزول للصندوق أولأ بأول وكذا ما تم تحصيله منها حتى تاريخه .
- ٦ - حصيلة التعويضات المنصوص عليها في المادة (١٥) من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ، على أن يراعى إضافة ما يتم تحصيله أولأ بأول لحساب الصندوق .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .

صدر في ٢٢/١٢/٢٠٠٢

وزير التجارة الخارجية

د. يوسف بطرس غالى